السياسة القائمة على الإيمان

تحمل المسؤولية من أجل المجتمع:
الدليل العملي للقيم الديمقراطية المسيحية

CDA

EFF
Eduardo Frei Foundation

الجهة الراعية

مؤسسة إدواردو فراي

تأسست مؤسسة إدواردو فراي، والتي تتبع للحزب الديمقراطي المسيحي الهولندي (حزب النداء الديمقراطي المسيحي CDA)، في تموز/يوليو عام ١٩٩٠، وهي مؤسسة تتبع لحزب النداء الديمقراطي المسيحي من أجل التضامن الدولي، أصبح الرئيس فراي، وهو أحد مؤسسي الحزب الديمقراطي المسيحي في شيلي ورئيس شيلي من عام ١٩٦٤ وحتى عام ١٩٧٠، رمزاً الديمقراطية وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة، ويفخر حزب النداء الديمقراطي المسيحي بأن مؤسسته سميت باسم هذا الرمز الديمقراطي المسيحي. لمزيد من المعلومات: www.cda.nl/eff

العنوان

Eduardo Frei Stichting
Postbus 30453
NL-2500 GL The Hague
The Netherlands

تواصل مع: برون بوت: pot@cda.nl

صدرت هذه النشرة بتمويل من برنامج الأحزاب السياسية MATRA التابع لوزارة الخارجية الهولندية MATRA

الكاتب: جوس. أ.ت. دينيسين

التصميم الجرافيكي: Studio Eyal & Myrthe (www.eymy.nl)

مع جزيل الشكر لمارغريت كيزير ورابطة مستشاري الحزب الديمقراطي المسيحي.
كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

المحتويات

١ تنظيم المجتمع ٤

٢ الأحزاب السياسية ٦

٣ الدولة الحديثة ٨
٣,١ مبدأ المساواة ٨
٣,٢ الدولة وتنظيم الدولة ٩
٣,٣ الفصل بين السلطات داخل الدولة ١٠
٣,٤ النزاهة والفساد ١٢
٣,٥ الصحافة الحرة والإعلام الحر ١٣

٤ العلاقة بين الكنيسة والدولة وبين الدين والسياسة ١٤

٥ وجهة نظر الحزب الديمقراطي المسيحي تجاه المجتمع ١٦
٥,١ الإيديولوجية ١٦
٥,٢ الإيديولوجية الديمقراطية - المسيحية ١٧

المبادئ الرئيسية للديمقراطية المسيحية ٢٠
٦,١ المجتمع المدني ٢٠
٦,٢ المبادئ الأساسية الأربعة ٢٢

٦ الممارسة العملية لسياسة الحزب الديمقراطي المسيحي ٢٤
٧,١ الاقتصاد ٢٤
٧,٢ الزراعة/تنظيم المناطق الريفية ٢٥
٧,٣ النقل ٢٥
٧,٤ المكان العام ٢٦
٧,٥ البيئة ٢٦
٧,٦ الضمان الاجتماعي ٢٧
٧,٧ الرياضة ٢٨
٧,٨ الرعاية الاجتماعية ٢٨

ملحق: النزاهة ٣٠

١ تنظيم المجتمع

ما هو السبيل لتنظيم المجتمع؟ بمجرد إثارة مثل هذا السؤال، تبرز سلسلة من الأسئلة التي تقع ضمن نفس الإطار. فما الذي نعنيه بمصطلح "المجتمع"؟ هل نعني به الأفراد أو المجموعات، أم أن الأمر مرتبط بالدولة بذاتها؟ وكذلك الأمر بالنسبة للشركات وللاقتصاد وللجهات التي تمتلك الموارد الطبيعية، ومن هي الجهة صاحبة الولاية بفرض الضرائب على الشعوب؟ ومن هي الجهة صاحبة الولاية في مساءلتنا؟ وما هي حقوق الشعوب وواجباتها، وهل تلك الحقوق والواجبات متساوية للجميع؟ وهل تمتلك الأجيال والذين لم يولدون بعد حقوقا؟ وهل تتمتع الشعوب في البلدان الأخرى بنفس الحقوق التي نتمتع بها نحن؟

هب أنك شخّصت خللاً ما في المجتمع، فما عساك فاعل لتغييره؟ وما هي القوانين والإجراءات التي تحتكم إليها في إحداث التغيير؟

تفاوتت الإجابات حول هذه الأسئلة وغيرها والمتعلقة بأفكارنا حول الكيفية التي يتم من خلالها تنظيم المجتمع، ويكفي الانتقال إلى بلد آخر أو مجرد الحديث مع جيرانك لتتعرف على مدى التفاوت الكبير في هذه الإجابات رغم تشابه الزمان والمكان فكيف يمكن التعامل مع مثل هذا التفاوت؟

الإجابة على هذه الأسئلة ليست ضمن هذه النشرة، فهدفنا بشكل أساسي هو وصف مبادئ الحزب الديمقراطي المسيحي التي تمكنك من الإجابة على هذه الأسئلة، وبعض التمارين لربط محتوى هذه النشرة بالوضع القائم في بلدك.

يتبنى الحزب الديمقراطي المسيحي سياسية خاصة به للتعامل مع التحديات القائمة بحيث لا يتم تركيز الاعتماد الكلي على قوة الأفراد، كما لا يتوقع من الحكومة القيام بكل شيء ككيان يأخذ على عاتقه المسؤوليات تجاه مواطنيه، فسياسة الحزب ترتكز على الأفراد الذين يتولون مسؤولية أسرهم والمسؤولية نحو جيرانهم والمنظمات التي ينتمون إليها، ومن يشعرون بروح لمسؤولية في البلد الذي يقيمون فيه، ويتوقع أن يتحلى الجميع بروح المسؤوليات بمجملها.

وتجدر الإشارة أن هذه الأفكار كانت قد تبلورت في شمال غرب أوروبا خلال القرن والنصف الماضيين، وولدت من رحم التقاليد المسيحية العريقة للتعامل مع التغييرات الاجتماعية السريعة خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين واستمرت حتى القرن الحالي.

والديمقراطيات تتعلم من بعضها البعض، فالإجابات التي يقدمها الناس في بلد ما تكون ذات فائدة في بلد آخر: وعندها تعد هذه الإجابات مراجع ومصادر للإلهام.

تصدر هذه النشرة عن الحزب الديمقراطي المسيحي في هولندا، وتتضمن مناقشة الوضع في هولندا بهدف طرح فكرة ملامح الدولة الديمقراطية مثل هولندا، ودور الأحزاب السياسية في العملية الديمقراطية وتنظيم الدولة الحديثة والعلاقة بين الدين والسياسة ووجهة النظر الديمقراطية المسيحية فيما يتعلق بالمجتمع وخصائصها الرئيسية والعديد من الأمثلة العملية للديمقراطية المسيحية. والمبادئ والأفكار الواردة ضمن هذه النشرة عامة وليست حصراً بهولندا، وهي ذات فائدة لجميع القراء في العالم أيضاً.

تمرين:

أذكر عدداً من مزايا المجتمع المثالي، وإلى أي مدى يمكن تحقيقها في المجتمع الحالي.

٢ الأحزاب السياسية

في كل مجتمع يتم صياغة وتنفيذ العديد من الأفكار حول كيفية تنظيم المجتمع، مما يعني بأن كل مجتمع ينغمس بالسياسة - سواء كان بدائياً أو متقدماً، قديماً أم حديثاً صغيراً أم كبيراً، فكلما ازدادت المجتمعات حجماً وتعقيدا، تزايدت رغبة وقدرة الشعوب على المشاركة في العملية السياسية كما تتزايد توقعات النظام السياسي، عندها تتزايد أيضا الحاجة لتنظيم هذه العمليات، يتنادى الناس لمجموعات أو أحزاب ذات رؤية أقل أو أكثر تطوراً حول المجتمع أو الإيديولوجية، كالأحزاب السياسية، ويتم تشكيل الحكومات وإبرام الاتفاقيات حول آلية عمل النظام القانوني والمكونات القانونية، ونتيجة لهذه العمليات التي تخضع لتأثير عاملي الزمان والمكان، يتمايز كل مجتمع - وكل ديمقراطية - عن غيره، ورغم ذلك يظل الوضع قاصراً، حيث يستمر العالم بالتغير، لذا، فلن تكتمل الصورة الديمقراطية تماماً، حيث يتعين على كل مجتمع السعي لإتمام ما يتبقى من أعمال، مما يجعل العملية السياسية ضرورة جذابة لا مناص منها تحوي في طياتها الإخفاقات والنجاحات في آن واحد.

وعادة ما ينخرط الناس في الأحزاب السياسية بهدف السيطرة على العمليات السياسية، علماً بأن هذه الأحزاب السياسية هي بحد ذاتها منظمات ديمقراطية تلتزم بالمصلحة العامة، وتتضمن الواجبات الرئيسية للحزب السياسي ما يلي: استقطاب نواب عن الشعب وكوادر إدارة الدولة وصياغة البرامج الانتخابية التي تحدد الاتجاه السياسي للحزب وممثليه، بالإضافة إلى ذلك، ضمان أن ينحى الناخبون لانتخاب الفكر بالإضافة لانتخاب المرشح.

ظهرت أولى الأحزاب السياسية في هولندا في القرن التاسع عشر، رغم وجود جماعات تكاتفت لممارسة السلطة، ولتحقيق أهدافها، توجهت الأحزاب السياسية إلى الشعب من خلال الانتخابات، مما ميزها عن سابقاتها من منظمات، كما انتشرت فكرة الاقتراع العام - حق كل رجل وامرأة ممن بلغ سن الرشد منهم في التصويت - في هولندا مع نهاية القرن التاسع عشر وتم تنفيذها خلال الأعوام ١٩١٧-١٩١٩.

تمرين:

هل يمكنك تسمية بعض الأحزاب السياسية في بلدك وميزاتها الرئيسية؟ والجهات التي تمثلها هذه الأحزاب وكيفية سعيها لتحقيق أهدافها وما هي القضايا السياسية الرئيسية التي تتبناها هذه الأحزاب؟

وتناضل الأحزاب السياسية للسيطرة على الهيئات الحكومية بهدف تحقيق غاياتها ومبادئها، ومن الأمور الهامة في هذا السياق هي الطبيعة الزائلة لقوة الحزب السياسي: فهذه القوة لها "مدة صلاحية" تماماً كالأطعمة التي تجدها في محال السوبر ماركت، فموعد الانتخابات القادمة يشكل مدة صلاحية هذه الأحزاب، واستناداً لنتائج الانتخابات، يضطر الحزب الحاكم لإفساح المجال أمام الأحزاب الأخرى، مما يجعل دور الأحزاب السياسية هام جداً: فعليها ترجمة رغبات الناخبين إلى ما هو مرغوب به شعبياً، ولتحقيق ذلك، على هذه الأحزاب أن تصغي لنبض الشارع وأن تستقطب عناصر جديدة وناخبين جدد، ومن ثم وضع السياسيات لتسهيل تنفيذ خططها، وهذا هو التحدي الذي تواجهه الأحزاب السياسية في كل عصر وزمان.

٣ الدولة الحديثة

لوصف طريقة عمل الأحزاب السياسية ووجهات نظرها بشأن العملية السياسية، من المهم معرفة سياق عمل هذه الأحزاب، وهناك عنصران هامان يرتكز عليهما هذا السياق:

- مجتمع ديمقراطي ضمن حدود البلد أو الدولة.
- دولة منظمة بطريقة معينة، تضم الهيئات العامة والقوانين والأنظمة، لضمان ترجمة الأفكار الحالية داخل المجتمع الديمقراطي إلى قرارات تنفيذية.

٣,١ مبدأ المساواة

من المفترض أن يكون الشعب في المجتمع الديمقراطي حراً ويحظى بحقوق وعليه واجبات، والمبدأ الرئيسي هو مبدأ المساواة: فجميع الأفراد في المجتمع متساوون في الحقوق ويحق لهم المشاركة في العملية الاجتماعية والسياسية، ويشمل ذلك حرية التعبير والمساواة بين الجنسين وحرية الدين، كما وتقوم المجتمعات الديمقراطية على مبادئ التسامح والتنوع، أي أن يقر الجميع بوجود الاختلافات وخاصة الاختلافات في الفكر والقيم، وقد تتعارض الأفكار والقيم ليصل هذا التعارض في بعض الحالات إلى الصراع، ولكن من خلال الوسائل الديمقراطية كالحوارات بين طرفين حول الآراء المتضاربة دون السقوط في وحل اغتيال الشخصية فقوة الديمقراطية تنبع من إيجاد الحلول الفعالة للقضايا الاجتماعية من خلال مناقشة خلافاتنا والتغلب عليها.

فالتنوع يتجاوز مسألة الاعتراف بالاختلافات، والمجتمع المتنوع هو المجتمع الذي يضمن مشاركة الجميع وعلى قدم المساواة مع ضمان التمتع بالحد الأقصى من الحرية، والتنوع من شأنه ضمان قوة المجتمع فالاختلاف يزيد من هامش الخيارات، كما يحفز التنوع الحوار ويخلق فرصة لنا لنتعلم من بعضنا البعض ونتجاوز الخلافات ونختار أفضل الحلول، والتنوع والتسامح يعنيان أيضا التعامل باحترام مع الأقليات (انظر الصندوق).

الأقليات

ثمة مسألة أخرى نواجهها في ظل الديمقراطية وتتمثل في كيفية التعامل مع الأقليات، حيث يجب ضمان حقوقهم أيضاً، ومن أحد مبادئنا الديمقراطية هو حق الأفراد والجماعات- ضمن المعقول- بتنظيم حياتهم على النحو الذي يرونه ملائماً، ومن نافلة القول أن عليهم ومن خلال القيام بذلك، عدم إيذاء الآخرين (أو إيذاء بعضهم البعض).

ويقع العديد من أفراد الأقليات في المجتمع- بسبب خلفيتهم العرقية أو الثقافية أو الدينية المختلفة أو بسبب ميولهم الجنسية- ضحية للتمييز ويواجهون صعوبة كبيرة في العثور على الوظائف، ويتعرضون كذلك للتهديد الجسدي، كما ويتجذر بعض الإجحاف ب بحقهم، ومن هنا تبرز أهمية أن نحترم بعضنا بعضاً أولاً وقبل كل شيء كمواطنين في بلد يتمتعون بجميع الحقوق والواجبات تجاه بعضنا البعض. فالسياسات الحكومية في الدول الغربية تهدف في المقام الأول إلى تحسين ظروف المواطنين، غير أنه، وخاصة في البلدان التي تقوم فيها الحكومة بدور ً أقل، فمن واجب المنظمات الاجتماعية القضاء على حالة انعدام الثقة بين جميع الأطراف، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الحوار المتبادل والتفاعل، وكجزء من وجهة نظر القائلة بضرورة أن يرتكز المجتمع على المنظمات الشعبية، فمن المهم أيضاً تكليف كافة الأفراد والجماعات بمهام وأدوار ضمن العملية السياسية.

تمرين:

حدد الأقليات ضمن مجتمعك، وما هو وضعها؟ وهل تنتمي أنت إلى أقلية ما؟

٣,٢ الدولة وتنظيم الدولة

لتحقيق هذه ا الأهداف، يجب أن يلبي تنظيم الدولة عدداً من الشروط، وأهمها ثلاثة هي:

- حيادية الدولة. أن تكون القواعد والممارسات هي سيان بالنسبة للجميع، فلا تتلقى أية مجموعة أو مؤسسة أو منظمة معاملة تفضيلية أو أن تهمش، حيث تتبنى الدولة ومؤسساتها نظرة مساواة تجاه الأفراد.

- تقوم الدولة على القواعد والقوانين التي تبنتها هيئات منتخبة ديمقراطياً.

- تقوم الدولة على مبدأ "الفصل بين السلطات":
  - يتبنى البرلمان المنتخب ديمقراطياً القوانين ويقر القرارات ويخول الحكومة بتنفيذها.
  - تمتثل الحكومة للقانون وتفرض الشرطة القانون.
  - تنظر المحاكم المستقلة في المخالفات والانتهاكات القانونية - بصرف النظر عن الأفراد المتورطين.
  - سيادة القانون.

ما ذكر أعلاه يعني قدرة الشعب الذي يعيش في دولة ديمقراطية على بناء الثقة المتبادلة وتعزيز الإيمان بالدولة، وفي القوانين وفي موظفي الحكومة، مما يعني كذلك فرض الرقابة على الأداء الحكومي، ومن جهتها تقوم الحكومة بإطلاع الشعب على أنشطتها بشكل علني، ويعهد بهذا الدور الرقابي بشكل رئيسي للبرلمانات المنتخبة ديمقراطياً (عبر الاقتراع العام) والتي يجب أن يتم تزويدها بجميع المعلومات لهذه الغاية. وبذلك يكون للبرلمان واجبات مهمة من أبرزها:

- الإشراف على الهيئات الحكومية وعلى من يتولى إدارتها، أي حكومة البلد.

- تشريع القوانين التي تفرضها المحاكم المستقلة.

- تمثيل المواطنين.

٣,٣ الفصل بين السلطات داخل الدولة

لضمان تحقيق الحرية والمساواة بين مواطنيها، تتولى الدولة تنظيم عملها ووظيفتها بطريقة معينة، بحيث يتمكن الأفراد من ممارسة التأثير الفعلي، وبحيث تعزز وظائفها وتصحح بعضها بعضاً. هذا وقد تم وضع مبدأ الفصل بين السلطات لهذه الغاية، فهو أحد المبادئ الرئيسية للدولة الديمقراطية إلى جانب مبدأ المساواة، فسلطات الدولة الديمقراطية الثلاث كما ورد آنفاً هي: الحكومة والبرلمان والمحاكم. اقرأ نص الصندوق لمعرفة المزيد عن الفصل بين السلطات.

هناك ثلاثة سلطات للحكم:

- السلطة التنفيذية (الحكومة الوطنية).
- السلطة التشريعية (البرلمان المنتخب ديمقراطياً).
- السلطة القضائية.

تتولى السلطة التنفيذية مسؤولية الإدارة اليومية للبلاد، في حين توفر السلطة التشريعية الإطار القانوني المطلوب. ومن أبرز صلاحيات السلطة التنفيذية هي إقرار الميزانيات التي تشمل بنوداً تتعلق بالواجبات المختلفة التي تناط بالدولة، متضمنة البنية التحتية وفرض القانون والرعاية الاجتماعية والطبية، ويجب أن تبقى السلطة التنفيذية ضمن إطار الميزانية في تنفيذ واجباتها.

وفي حال تعرض السلطة التنفيذية للعجز، عندها تقوم بطلب إقرار تمويل إضافي من السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية غير مخوّلة بتغيير خططها بدون موافقة السلطة التشريعيةً: يجب إنفاق الأموال كما تم تخصيصها من قبل السلطة التشريعية، ولا يجوز استخدامها لأية غايات أخرى، لذا تقوم الحكومات الحديثة بتشكيل ديوان المحاسبة والذي يساعد البرلمان في دوره الرقابي.

ويظهر هذا الأمر على الدور الرقابي الهام المناط بالسلطة التشريعية فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية، كما ويبرز دورها التمثيلي، وعلى سبيل المثال، يجب أن تكون المحكمة قادرة على تطبيق قوانينها على الحكومة. ومن هنا فقد وضع مبدأ الفصل بين السلطات لمنع أية سلطة من احتكار الصلاحيات الواسعة ولمنع المعاملة غير العادلة ولمنح الهيئات الحكومية الصلاحيات الخاصة بها. وبطبيعة الحال، يتعذر تحقيق الفصل المطلق بين السلطات، فمختلف فروع السلطة تؤثر على بعضها البعض: فمجلس الوزراء يؤثر على أعضاء البرلمان كما تؤثر الحكومة المركزية على القضاة، وهذا يتطلب وضع الضوابط التي من شانها تنظيم هذه العلاقات.

وإلى جانب الفصل بين السلطات، توفر العديد من البلدان أيضاً الفصل الجغرافي، فالحكومة في هولندا تقسم إلى مستويات تتضمن المستوى البلدي والمستوى الإقليمي والمستوى الوطني، ولكل مستوى من هذه المستويات واجبات منوطة به وهناك هيئات تمثيلية في كل مستوى، كما وللسلطة القضائية أيضاً ممثلين إقليميين، لكنهم يشكلون كلاً متكاملاً ضمن كيان واحد.

٣,٤ النزاهة والفساد

للمواطنين في أي بلد الحق في ضمان تأدية جميع شركاء العملية الديمقراطية - أعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان والقضاة وموظفي الخدمة المدنية – لواجباتهم بنزاهة، فلا يسمح للقضاة الحكم في القضايا التي تتضمن مصلحتهم الشخصية (مالية أو غير ذلك)، ومن واجب أعضاء البرلمان تمثيل دوائرهم الانتخابية، ولا يجوز لهم قبول الأموال أو المشاركة في أنشطة وفعاليات من شأنها أن تقوّض المصلحة العامة - وبالتالي مصالح دوائرهم الانتخابية، ومن هنا تبرز الأهمية القصوى لمكافحة الفساد في أي نظام ديمقراطي، فالفساد الذي ينخر في أي مجتمع، يدفع المواطنين إلى فقدان الثقة في أية عملية ديمقراطية، والقانون يجرم الفساد أمام المحكمة.

ويمثل الفساد إساءة استخدام السلطة الموكولة إلى فرد أو جماعة أو منظمة بهدف تحقيق مكاسب شخصية، ومن شأنه أن يعيق التقدم والتنمية في المجتمع، ولكونه خفيا وخافياً فإنه يقوّض من مبدأ المساواة ويقوض الثقة بالعمليات الاجتماعية.

يتخذ الفساد أشكال مختلفة: فهناك فساد في أعلى مستويات العملية الديمقراطية، على سبيل المثال تزوير الانتخابات أو رشوة القضاة. وقد يؤثر الفساد أيضاً على تقديم الخدمات: دفع مبالغ - طوعاً أو كرهاً - لموظف مدني لتحقيق أمر ما وقد ينطوي على الاحتيال أو تقاضي الكثير جداً أو القليل جداً مقابل عقود بهدف الإثراء أو تقديم خدمات محاباة للأصدقاء أو العائلة أو المعارف، وهناك فساد في القطاع الخاص أيضاً، من خلال تحديد الأسعار بين المتنافسين على سبيل المثال.

والفساد يقوض من ثقة الشعب بساستهم وبالحكومة، ويؤثر سلباً على الطريقة التي يعمل بها المجتمع، بما في ذلك الاقتصاد، كما أنه ينتهك سيادة القانون وأداء الهيئات الديمقراطية، ويقلل من خيارات الرقابة عليها، وقد يؤدي إلى تراكم الموارد الطبيعية في أيدي مجموعة صغيرة، ونضوب هذه الموارد الطبيعية، وإلى تفاوت الدخل والفقر وتهميش فئات معينة.

تتعذر السيطرة على الفساد إلا من خلال وضع نظام فعّال من الأحكام والضوابط، بالإضافة إلى توعية المواطنين لمسؤولياتهم وموقفهم إزاء الفساد. لمزيد من المعلومات راجع الملحق خلف هذه النشرة.

٣,٥ الصحافة الحرة والإعلام الحر

هناك قوة اجتماعية هامة جداً بالنسبة لكيفية عمل الديمقراطية، ألا وهي الإعلام، وتتضمن الصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون والانترنت ووسائل الإعلام الاجتماعية، وقد أوردنا أعلاه موضوع حرية التعبير كواحد من السمات الرئيسية للمجتمع الديمقراطي، ويترتب على حرية التعبير هذه، تمكين المواطنين من الوصول إلى الإعلام ومنحهم الحرية في نشر ما يريدون وأن لا يكونوا خاضعين للرقابة الحكومية قطعياً. ونظراً لطبيعته العامة وقدرته على كشف القضايا المخفية، يلعب الإعلام دوراً في مراقبة العمليات الاجتماعية وتسهيل الرقابة عليها، بما في ذلك أداء الجهات الحكومية، كما يوفر الإعلام منبراً للحوار حول المشاكل وطرح الحلول من خلال معالجة الفساد والأشكال الأخرى من التجاوزات.

٤ العلاقة بين الكنيسة والدولة وبين الدين والسياسة

ناقشنا أعلاه قضية حيادية الدولة وذكرنا أن مبدأ المساواة يعني حرية المواطنين في ممارسة دينهم، وبشكل أعم، أن تكون لديهم معتقداتهم الخاصة بهم، وضمن تقاليد الحزب المسيحي – الديمقراطي تلعب الكنائس دوراً مهماً في الحياة الاجتماعية. فما هي طبيعة العلاقة بين الكنيسة والدولة وبين الدين والسياسة؟

تقليدياً وعند ذكر الكنائس في هولندا، فإننا نشير إلى الكنيسة الكاثوليكية بالإضافة إلى الكنائس البروتستانتية الأكثر تنظيماً على المستوى المحلي، وانضم إليها مؤخراً الجماعات الدينية الإسلامية وغيرها، ونعني بـ "الكنائس" مكونات هذه المنظمات الدينية: المواطنين والقادة، والمنظمات بحد ذاتها لأنها تعمل ضمن المجتمعات المحلية، ونشير أيضاً إلى الأفكار التي تطرحها الكنائس حول كيفية العيش ضمن حياة جيدة، أي آراءها الأخلاقية حول القضايا الحياتية.

وكما هو الحال في معظم الدول الغربية، فالكنيسة والدولة منفصلتان في هولندا، فعلى ماذا ينطوي مبدأ الفصل بين الدولة والكنيسة؟

١. عدم فرض سيطرة مؤسساتية على العلاقة بين الكيانات الدينية والسياسية، وهذا يعني بأن الحكومة مخوّلة بتنظيم الدولة على النحو الذي تراه مناسباً دون أي تأثير من جهة الكنائس، وتتمتع الكنائس من جهتها بحرية عدم التدخل الحكومي لدى إنشاء مؤسساتها الدينية وتعيين رجال الدين.

٢. يحظر على كل من الكنيسة والدولة التدخل المباشر في القرارات المتعلقة بسياسات بعضهما البعض، حيث تتمتع الكنائس بحرية عدم التدخل الحكومي في العقيدة الدينية، وفي المقابل، لا تتمتع الكنائس بأي دور رسمي في عملية صنع القرار العام ولا يتم تقييم الإجراءات الحكومية وفقاً للمعايير الدينية وحسب.

تشرف الكنائس الهولندية وغيرها من المؤسسات الدينية على شبكات واسعة من المنظمات التي تتضمن المدارس والجمعيات الخيرية وتسمح عملية الفصل بين الكنيسة والدولة للحكومة بالعمل مع المنظمات الإيديولوجية، مع الإشارة بأن الدعم الحكومي لا يذهب إطلاقا للأعمال الكنسية، بل للواجبات التي تقوم بها هذه المنظمات خدمة للمجتمع كالرعاية الطبية والعمل الخيري والتعليم والدعم الشعبي أثناء الأزمات، والسؤال المطروح هنا: ألا تتعارض هذه العلاقة بين الدين والسياسة في الحزب الديمقراطي المسيحي مع مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة والذي نوقش أعلاه ومبدأ حيادية الدولة؟ والجواب: لا، لأنه لا يتوجب فصل الدين عن السياسة وإنما فصل الكنيسة عن الدولة، كون الاعتقاد الديني بالنسبة للعديد من السياسيين هو المصدر الرئيسي للإلهام لأعمالهم ونشاطاتهم.

وتجدر الإشارة في هذا السياق أن مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة يتم تفسيره بصورة مختلفة من بلد إلى آخر، ففي فرنسا، يعد الالتزام بالمبدأ أكثر صرامة مقارنة مع هولندا، وينص الدستور الألماني صراحة على حرية الكنائس في إدارة المؤسسات، كما يتم تطبيق المبادئ الأساسية على النحو المبين أعلاه في كل من هذه البلدان.

وهناك نقطة أخرى مهمة جداً تتعلق بقضية الفصل بين الكنيسة والدولة والعلاقة بين الدين والسياسة، فهل للمبدأ الديمقراطي الذي تقرره الأغلبية أن يمكن الدين الذي تدين به الأغلبية من فرض الأفكار على الديانات أو المجموعات الأخرى؟ هذا يجب ألا يحدث أبداً، لأنه يتعارض مع مبدأ حرية الضمير والحرية الدينية كمكونات أساسية للديمقراطية، بالإضافة إلى أنه يضر بحقوق الأقليات. فهناك مبادئ أساسية لأية ديمقراطية، والتي لا ينبغي أن تنتهك أبداً، وهذا يؤكد أيضاً على فكرة أن الديمقراطية تتجاوز بكثير مجرد كونها إرادة الأغلبية، وأنها تتعلق بكيفية معاملة الأقليات من منظور ديني.

٥ وجهة نظر الحزب الديمقراطي المسيحي تجاه المجتمع

علينا أن نسأل سؤالاً مهماً آخر لم نتطرق اليه بعد: ما هي الأهداف والغايات التي نسعى لتحقيقها عبر الانخراط في السياسة وتنظيم المجتمع؟ ما هي العوامل التي تدفع المواطنين للانخراط في السياسة، وما هي دوافع الحزب الديمقراطي المسيحي؟ وما هي دوافعك أنت فيما لو كنت أحد السياسيين؟

٥,١ الإيديولوجية

تركز بعض الأحزاب السياسية على قضية واحدة أو مصلحة واحدة - فهي أشبه ما يكون بمجموعات مصالح تمثل مجموعة معينة من الأفراد وحسب، والتي لديها الكثير من الصلاحيات والنفوذ، ولكن معظم الأحزاب السياسية تضع أهدافاً بعيدة المدى وغايات أكثر شمولاً، وتسعى لتمثيل المصلحة العامة وتمثيل المجتمع ككل، فهذه الأحزاب السياسية تتبنى إيديولوجية معينة، ويمكن تعريف الإيديولوجية على أنها مجموعة من الأفكار حول آلية عمل المجتمع وكيفية إحداث التغيير، فالإيديولوجيات توفر الإجابات على الأسئلة التي طرحت في المقدمة أعلاه.

وبعض الإيديولوجيات تتجاوز فكرة كيفية عمل المجتمع: حيث تقدم وجهة نظر متطورة كاملة للإنسانية، أي ماهية الجنس البشري وكيف يمكن للناس العمل بفعالية قصوى ضمن المجتمع ككل؟ والحزب الديمقراطي المسيحي يتبنى مثل هذه الرؤية نحو المجتمع.

فالديمقراطيون المسيحيون يتأثرون بالعالم من حولهم، فهم يهدفون للمساهمة في بناء عالم أفضل سواء من حيث البشر ومن حيث الطبيعة والبيئة، فهم يهتمون بالعالم وبالأرض، ويتجاوزن في ذلك اهتماماتهم بالبيئة المباشرة التي تحيط بهم أو فئويتهم الاجتماعية.

٥,٢ الإيديولوجية الديمقراطية - المسيحية

ينهل الديمقراطيون المسيحيون الغايات والإلهام والروحانية من معين لا ينضب من التقاليد المسيحية الاجتماعية، وهذا المعين صالح لكل زمان سواء في الحاضر أو في المستقبل. ففي عصر يتسم بحالة عدم اليقين الاقتصادي والابتكار التكنولوجي والاتصالات السريعة – الضحلة في بعض الأحيان، يهدينا هذا المعين إلى مبادئ بسيطة ولكنها قوية كمحبة البشر والعدالة، فمبدأ أننا جميعاً أبناء الله يعد مبدأ يحمل في طياته معان كبيرة، ومنها أن لكل شخص قيمة، وأهمية وميزة، وأن الناس كائنات اجتماعية تجد الكمال في بناء العلاقات مع الآخرين، وأنهم جزء من كل أعظم شأناً من أجزاء مجمعة. ويؤثر هذا المبدأ على الأنماط السياسية: لا يحبذ الديمقراطيون المسيحيون التجاذبات وتسليط الضوء على الاختلافات بين الناس، فهم يؤمنون بأن الآراء المعتدلة توفر هامشاً للتنوع، وهنا يدرك العديد من المتدينين والروحانيين أننا جميعاً جزء من العائلة البشرية، ويهتم الديمقراطيون المسيحيون في توحيد الناس، فهم معنيون بتجاوز الخلافات وإيجاد أرضية مشتركة، فعندما تتعثر الأمور يتم الاعتراف بذلك بصدق ويجري تحديد نقاط الضعف ومعالجتها بدلاً من التستر عليها.

وخلال ثلاثة عقود منذ تأسيسه طوّر الحزب الديمقراطي المسيحي من إيديولوجيته، حيث يستهدي الحزب بمبدأ يطرحه الكتاب المقدس ومفاده أن قيمة حياة الإنسان لا تعتمد على المال أو المركز أو السلطة: فالبشر يحظون بقيمة ذاتية بغض النظر عن هذه المعايير، وعلى الحكومة تهيئة الظروف لتمكين كل شخص من اكتشاف قيمته الذاتية، ويلتزم الحزب الديمقراطي المسيحي ببناء مجتمع مسؤول، حيث يطلب من الناس العمل لبناء مجتمعات أفضل، سواء على المستوى الفردي أو بالعمل مع الآخرين، ويعطي الحزب الناس وعلاقاتهم الأولوية وليس لسوق العمل أو الدولة. فالمبدأ الرئيسي هو: منح الحرية للناس ولمنظماتهم، يؤمن الحزب الديمقراطي المسيحي إيماناً راسخاً بقدرة الناس على تحقيق إمكاناتهم القصوى إذا تمكنوا من تطوير مواهبهم وتعلم كيفية اتخاذ زمام المبادرة، وعلى الحكومة القيام بواجباتها الأساسية – ضمان مجتمع آمن وتوفير شبكة أمان اجتماعي للفئات المستضعفة - بالقدر الأعلى من الالتزام والمسؤولية، كما أن عليها توفير هامش الفرص للمواطنين وللمبادرات الخاصة وللابتكار وللتشاركية مع الآخرين.

يظهر السياسيون في الحزب الديمقراطي المسيحي مستويات من المسؤولية والقيادة، فهم معنيون بتقديم الرعاية الحقيقية للناس ويستشعرون مخاوفهم وهمومهم وينخرطون معهم في حوارات، واضعين نصب أعينهم اهتمامات الناس ومصالحهم أولا، ومتعاطفين معهم، فالقيادة الحقة تعني معالجة المشاكل على أسس تحليلية ورؤية دقيقة، كما أنها تعني استنهاض الهمم والعمل على أساس الوعي والإدراك بأن العمل يتطلب الدعم والذي يستنهض بدوره عن طريق إقناع الناس وإشراكهم في عملية صنع القرار.

ولحسن الحظ، تتوافر هذه النظرة الإنسانية للجنس البشري في كل مكان وفي كل بلد وهناك عدة طرق لاستكشافها وتطويرها، غير أنه لا يمكن اعتبار كل بلد موطنا للأحزاب السياسية التي تتبنى وجهات النظر المتعلقة بالسياسة وبالإنسانية وبالمجتمع بنفس الطريقة، لذا، فإننا نؤمن بأن المبادئ التي وضعها الحزب الديمقراطي المسيحي قد تشكل أنموذجا للمنظمات والأحزاب في البلدان ذات الثقافات المختلفة والتي تسعى لتكوين ثقافة سياسية تعبر عن وجهات نظرها تجاه المجتمع والتقاليد والدين.

تمرين:

في مجموعات من ٣ أو ٤ طلاب دوّن ما تتوقعه من الأحزاب السياسية - ماذا ينبغي وماذا لا ينبغي أن تكون واجباتها؟

وجهة نظر الحزب الديمقراطي- المسيحي تجاه الإنسانية:

لدى ممارسة العمل السياسي، على الساسة عدم إغفال البعد الإنساني، ورغم صعوبة تحقيق ذلك في عصر العولمة والفردية والتكنولوجيا المتقدمة، إلا أن تحقيقه يظل ممكناً، وفي الواقع، تعظم التقاليد الديمقراطية المسيحية من أهمية المؤسسات الاجتماعية الحيوية، متضمنة المجتمعات المحلية والروابط والجمعيات والعائلات، فالناس يستشعرون حاجتهم إلى تنظيم مجتمعاتهم بحرية وبمسؤولية.

المجتمع الإنساني لا يقوم إلا عندما توفر المؤسسات العامة والمجتمعات للناس الأدوات المناسبة والمساعدة والحوافز والدعم، وخصوصاً عندما تدلهم الخطوب، ولوجهة النظر الإنسانية هذه مضامين هامة بالنسبة لدور الدولة، فللحكومة دورها الخاص حتى لو كان محدودا: فهي مكلفة بحماية سيادة القانون وبتطوير النظام القانوني، فهي تحمي المجتمعات وتوفر لها شبكة الأمان الاجتماعي.

تختلف وجهة نظر الحزب الديمقراطي- المسيحي تجاه الإنسانية عن وجهة النظر الليبرالية المحافظة: فالشعب ليس مجرد أفراد منفصلين، بل أشخاص يشكلون جزء لا يتجزأ من مجتمعاتهم، وبالتالي ات تتعامل الحكومة مع الشعب على أساس الفرد المستقل، بل تعاملهم

ككيانات اجتماعية. كما تتميز وجهة النظر الديمقراطية المسيحية تجاه الإنسانية عن الديمقراطية الاجتماعية من حيث تبنيها فرضية أن الشعوب هي المحرك والوازع الرئيسي لبناء حياة كريمة داخل مجتمع، وأن ذلك لا يتم فرضه من فوق من قبل الدولة وكأن المجتمع قابل للسيطرة إلى هذا الحد.

يعتقد الحزب الديمقراطي - المسيحي بضرورة تولي الشعوب لمسؤولياتها - فرادى وجماعات - بهدف تنظيم المجتمع، في تتولى على الحكومة ضمان الثقة بالقانون والمساواة أمام القانون، فيجب تعزيز ثقة الأفراد بالقانون عند التعامل مع الحكومة، وضمان حرية وصولهم للمحاكم المستقلة وإلى القضاة.

وطبقاً لمبادئ الحزب الديمقراطي- المسيحي، كل شخص مميز وجميع الناس متساوون بغض النظر عن وضعهم في الحياة (أي لا يوجد هناك فرق بين مدير المبيعات أو لاعب كرة قدم أو من يعاني من إعاقة)، فالمساواة والتميز والحرية ومسؤولية الخلق الذين خلقهم الله ليعيشوا حياة ذات معنى، تعد أساس الكرامة الإنسانية، حسبما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فلكل شخص على هذه الأرض الحق في حياة كريمة بغض النظر عن الجنس أو العرق أو السن أو الظروف أو الوضع الاجتماعي أو التوجه الجنسي، ففي صراع المصالح المستمر، تظل الكرامة الإنسانية شرطا أساسيا مطلقا ومحكاً فعلياً، وحيث تنتهك الكرامة الإنسانية في الكثير من الأحيان، فمن واجبنا اعتبارها مهمة (سياسية) ومسؤولية أخلاقية.

توفر مبادئ الحزب الديمقراطي المسيحي إرشادات توجيهية تسهم في تنظيم المجتمع حاضراً ومستقبلاً، فهو يمثل وجهة نظر المجتمع وليس مجرد معتقد يملي على الناس كيف يعيشون حياتهم، وهذا الأمر ينضوي تحت مظلة الإيمان أو الدين أو الاعتقاد، على الرغم من الترابط بين مختلف المجالات من خلال التقاليد والمصادر الأخرى، ويعزى ذلك للدور الهام الذي لعبه الإيمان الديني في تشكيل العالم الغربي وأفكاره حول ما يمكن اعتباره "جيداً" من وجهة نظر المجتمع، كما يتداخل الدين بالسياسة حيث يشارك الناس على أساس معتقداتهم (الدينية أو غيرها) في المجتمع ويتحملون المسؤولية، خاصة من خلال الديمقراطية المسيحية.

وبعبارة أخرى، يؤمن الديمقراطيون المسيحيون بالعلاقة القوية بين الدين والسياسة.

٦ المبادئ الرئيسية للديمقراطية المسيحية

ينحى الديمقراطيون المسيحيون لوضع مسؤولية المجتمع أولاً وقبل كل شيء على المجتمع نفسه، وخاصةً على المؤسسات التي تتضمن رعاية الناس لبعضهم البعض، كالعائلات والجمعيات والمدارس والشركات والكنيسة، والاسم يطلق على هذه المنظمات في بعض الأحيان هو "المجتمع المدني".

٦,١ المجتمع المدني

تلعب أهمية المجتمع ومؤسساته دوراً رئيسياً في نظام معتقد الحزب الديمقراطي المسيحي، ووفقاً لوجهة النظر هذه، فالمجتمع ليس مجرد مجموعة من الأفراد، بل هم جزء من المجتمعات بما في ذلك المدارس وأماكن العمل والأحياء والجمعيات، "ليس هنالك امرئ معزول عن الآخرين كالجزيرة (قصيدة لـ جون دون)". فجميعنا بحاجة للتفاعل الاجتماعي، وضمن هذه المجتمعات يتكامل الجميع في المسؤوليات ويتبادلون المعايير والقيم، وقد أدى ذلك كله إلى بلورة مجموعة غنية من المنظمات الاجتماعية التي تلعب دوراً رئيسياً في العديد من المجالات الاجتماعية المختلفة وتسهم في تعليم الناس معنى المواطنة، وتسمى هذه المنظمات الاجتماعية بـ "المجتمع المدني": ويشمل جميع المنظمات والمجتمعات التي يتولى الناس فيها طواعية مسؤولية المجتمع ككل، وتعرف أيضاً باسم المنظمات غير الحكومية (NGOs)، وتضم المنظمات البيئية والنقابات العمالية.

إلا أن غالبية هذه المبادرات يتولى زمامها الأفراد الذين يتحملون مسؤولية بعضهم البعض، على سبيل المثال عن طريق مساعدة جيرانهم أو إطلاق مبادرات لتحسين المجتمع، ومن خلال الانخراط في المنظمات غير الحكومية، يتعلم الناس كيفية تولي المسؤولية كأفراد في المجتمع يعتنون فيه بالآخرين، وبرز هذا الأمر جلياً ضمن العائلات الكبيرة والممتدة، حيث يستثمر الآباء قدرا كبيرا من الطاقة في تربية أطفالهم والذين يساعدون بدورهم الآباء العجزة أو المسنين، كما وتنتشر نفس الظاهرة في المدارس والنوادي الرياضية ومنظمات الرعاية الصحية، حيث لا يكون الدافع هو المال أو السلطة كما هو الحال في القطاع الخاص والحكومي، مما يجعلها أكثر مرونة وتركيزاً على الحاجات

الإنسانية وسهلة المنال بنظر العموم. وحسب المثل العليا للحزب الديمقراطي المسيحي، يجب تعزيز وتمكين هذه المؤسسات ورعايتها، وهذا ما يميز الحزب الديمقراطي المسيحي: ألإدراك بأنه لا يمكن للحكومة ولا يتوجب عليها أن تكون مسؤولة عن كل شيء، ولكن عليها عدم التخلي عن كل شيء تحت رحمة قوى السوق.

تمرين:

هل يمكنك تسمية أي من منظمات المجتمع المدني في بلدك وكيف يتم تنظيمها؟

يؤمن الحزب الديمقراطي المسيحي بكرامة جميع الناس، بصرف النظر عن مواهبهم وعجزهم وعيوبهم، وبالرجوع إلى الكتاب المقدس، يمكننا القول بوجود أناس من أصحاب الحرف اليدوية، ومنهم ممن يمتلك الفراسة أو القوة البدنية العظيمة والقادرين على القيام بالعمل الشاق أو ممن لديهم موهبة رعاية الآخرين أو التفوق في الرياضيات أو القدرات اللغوية أو ممن يملكون مهارات التنظيم ويولدون كقادة، وممن لديهم إعاقة ما تجعلهم يعتمدون على رعاية الآخرين، فجميعنا لنا كرامتنا ويمكننا (لا بل وعلينا) أن نستخدم مواهبنا لصالح المجتمع، وبأقصى ما أوتينا من قوة. وإذا لم يرق الناس إلى هذا الصعيد، سيحرم المجتمع من مساهمتهم وتعاونهم، مما قد يترك مضامين سلبية على الاقتصاد ويؤدي إلى تفشي حالة عدم المساواة، ومن الجدير بالذكر في هذا المقام، أن المجتمعات الفردية والاشتراكية تتجاهل المواهب الفردية والمسؤوليات الجماعية، وهنا يختلف نهج الحزب الديمقراطي المسيحي كثيراً عن الليبرالية المحافظة من طرف الطيف والديمقراطية الاجتماعية من الطرف الآخر منه فيما يتعلق بالعملية الاجتماعية، فالليبراليون المحافظون يعظمون من شأن الحرية الفردية والسوق الحرة، فيما يعلي الاشتراكيون من شأن التضامن الاقتصادي ودور الدولة.

٦,٢ المبادئ الأساسية الأربعة

لخّص الحزب الديمقراطي المسيحي أفكاره المتعلقة بالشعوب وعلاقتها ضمن أربعة مبادئ رئيسية وهي:

١ المسؤولية:

تتولى الدولة مسؤولية ما لا يقدر الآخرون على القيام به وحسب. يعتقد الحزب الديمقراطي المسيحي بأن السياسة تبدأ بالاعتراف بالمبادرة العامة، فالشعوب والأحياء والنوادي الرياضية والمدارس والكنائس والمساجد والمؤسسات الصحية والشركات: تقدم جميعها إسهامات فريدة للمجتمع، بينما تغرس الحكومة في هذه المنظمات والأفراد الثقة ليقوموا بما وسعهم، فيما يمنح المواطنون من جهتهم الحكومة حرية إتمام واجباتها، وهذا النوع من الثقة يعزز التقارب والروح المجتمعية ويمنح الناس الثقة بقدراتهم المهنية.

٢ العدالة:

على الحكومة أن تكون عادلة، وتحترم في أعمالها جميع الجوانب الإنسانية ويجب مساءلتها عن ذلك، ويترتب عليها واجبات خاصة عندما يتعلق الأمر برعاية المستضعفين والمعالين. والديمقراطية في ظل سيادة القانون تعد أمرا حيويا لحماية الكرامة الإنسانية، ودور الحكومة هو تسهيل تعايشنا معاً، فلحكومة الصارمة والتي يعتمد عليها تضع الحدود وتحارب الظلم لتفجير نوازع الخير لدى أفراد المجتمع.

٣ التضامن:

يعتمد الناس على بعضهم البعض، فالأمر يتطلب تعاضد المهتمين والملتزمين من المواطنين لتعزيز العلاقات المجتمعية، فالرغبة في تقديم العون للآخرين - ماليا أو غير ذلك - مرهونة بتوفر الاهتمام على المستوى الشخصي. ومن خلال الدعم المنظم الذي توفره الدولة، يبرز هذا العامل الشخصي بصورة واضحة وملموسة،، وإدراكاً لأهمية الترابط، يثمن الحزب الديمقراطي المسيحي العائلة والعائلة الممتدة كمؤسسات نتعلم منها السلوك الأخلاقي لأول مرة، وبالتالي تتجاوز تقاليد الحزب الديمقراطي المسيحي إلى ما بعد مجرد مبدأ التضامن، كما هو مطبق في التقاليد الاشتراكية.

٤ الاستدامة:

إدراكا منهم بترابط الأجيال، يشعر الديمقراطيون المسيحيون بالمسؤولية عن حماية تراثنا الطبيعي والثقافي، فهم يشعرون، بما أننا ورثنا البيئة الطبيعية وثقافتنا من أجدادنا ونستعيرها من الأجيال القادمة، علينا أن ننظر إلى ما هو أبعد من مصالحنا وعصرنا في كيفية تعاملنا مع الطبيعة والثقافة، فالإدارة والحكم تظل قاصرة: فلكي نترك وراءنا مجتمعاً أفضل، نحتاج أيضا إلى الإبداع والابتكار. هذا الوعي والإدراك ذا أهمية بالغة أيضاً عندما يتعلق الأمر برعاية الأرض، فقد يرغمنا نضوب ثرواتنا الطبيعية على تبني قرارات مؤلمة في المستقبل القريب، فعلينا ضمان أن لا ترث الأجيال القادمة عالماً ملوثاً وأن تحصل كذلك على ما يكفي من المواد الخام.

٧ الممارسة العملية لسياسة الحزب الديمقراطي المسيحي

مجرد تعريف هذه المبادئ لا يعني تبلور موقف الحزب الديمقراطي المسيحي: لذا فمن المهم ألا نكون على دراية بهذه المبادئ وحسب، بل يتعين وضعها موضع التنفيذ العملي، وفي هذا الفصل، يوضح عدد من الديمقراطيين المسيحيين المقصود بمفاهيم المسؤولية والعدالة والتضامن والاستدامة في الحياة اليومية.

٧,١ الاقتصاد

"الاقتصاد هو أحد المجالات المحظورة على التدخل الحكومي المتزايد، ولدى تبني الخيارات، يبرز مبدأ واحد مباشرة: مسؤولية مختلف الأطراف المعنية، فعلى الساسة أن يكونوا شركاء في الأعمال أكثر من أي شيء آخر، وأن يسهموا في توفير الحلول، وفقاً للوضع الاقتصادي ووضع الشروط وتقديم بعض الحوافز عند الضرورة، وبالنسبة للحزب الديمقراطي المسيحي، تلعب السياسة دوراً وحدوياً من حيث توحيد صفوف اللاعبين المختلفين ليصبحوا قوة موحدة."

"يركز رجال الأعمال على ديمومة مشاريعهم: فهم يستثمرون الكثير من الطاقة في تطوير منتجاتهم وخدماتهم، وعلى الحكومة أن تنخرط كشريك معتمد في هذه الأعمال، مما يعني تعزيز ثقة رجال الأعمال بالشروط التي تصيغها الحكومة وعلى المدى الطويل، فالحكومات لا تدار بنظام الاستنفار والتعامل مع القضايا اليومية الساخنة."

"بالنسبة للحزب الديمقراطي المسيحي، النمو الاقتصادي غير معني بالازدهار وحسب، بل بالجوانب الاجتماعية، حيث يمكن العمل والدخل الناس من تحمل مسؤولية أنفسهم ومسؤولية بعضهم البعض، في حال تهميش قطاع معين في سوق العمل على الحكومة أن تدفعهم للمشاركة، ولا يمكننا تحقيق ذلك بمفردنا، بل من خلال التنسيق مع الآخرين، وعندها يمكننا أن نفعل الكثير بصورة أفضل."

"يدمج الحزب الديمقراطي المسيحي الاقتصاد والبيئة استناداً إلى مبدأ الاستدامة، فلم نعد نعيش في زمن تتناحر فيه الاقتصاد والبيئة، فالناس يسعون لتحقيق الازدهار المستدام، وإيجاد التوازن والتفاعل بين الاقتصاد والبيئة."

٧,٢ الزراعة/تنظيم المناطق الريفية

"يبرز مبدأين من مبادئ الحزب الديمقراطي المسيحي الأربعة والمتعلقة بتنظيم القطاع الزراعي، وأولاها مبدأ الاستدامة، فلقد نص الكتاب المقدس على مهمة البشر في فلاحة الأرض وخدمتها، ونحن نحقق ذلك من خلال الاهتمام بالزراعة والطبيعة، أما المبدأ الثاني فهو مبدأ المسؤولية، يجب إدراك أهمية شراكة - الأفراد والحكومة والشركات والمنظمات غير الحكومية - بالمسؤولية، وفي الواقع، على الجميع توخي المسؤولية حسبما نص عليه الكتاب المقدس."

"نظراً لأن الطبيعة صامته، علينا كديمقراطيين مسيحيين أن نشعر بالمسؤولية تجاهها، وأن نحافظ عليها ليتمكن أحفادنا من التمتع بها، فالقيم "الخضراء" حيوية لرفاهية بني البشر، فيجب أن تكون الطبيعة متاحة لهم كونهم محط اهتماماتنا، والبيئة الطبيعية هامة جداً لتحقيق الازدهار الاقتصادي (السياحة والترفيه على سبيل المثال)."

٧,٣ النقل

"يمكن النقل الناس من العيش والعمل والراحة وزيارة عوائلهم، فتعبيد الطرق وتوفير مرافق النقل العام ذات الجودة العالية والأسعار المعقولة، من شأنه تهيئة الظروف لاقتصاد حيوي والتعاضد الاجتماعي وبيئة معيشية مستدامة، وحرية الحركة مكفولة للجميع، بغض النظر عن المكان الذي يعيش فيه - الريف أو المدينة أو في المناطق المكتظة أو المناطق شحيحة السكان، ويتبنى حزبنا التزامات خاص بالفئات المستضعفة، حيث لا يسمح بتهميش أي شخص بسبب عدم قدرته على الحركة البدنية أو حاجته للمساعدة."

"النقل شرط أساسي للنمو الاقتصادي والرفاهية العامة، حيث يسهم في خلق فرص العمل وبالتالي الحفاظ على الوظائف، وبهدف تحسين الحركة والنقل يتم السعي نحو الحلول التي تحظى بقبول العامة، ويلتزم الحزب الديمقراطي المسيحي بضمان ديمومة البيئة المعيشية، فهم يسهون لتحقيق التوازن بين الطرق الجديدة والمزيد من مرافق النقل العامة وإيجاد وسائط نقل بديلة."

٧,٤ المكان العام

”نتفق بأن الناس ملزمون بالتصرف وفق الذوق السليم عند استخدام الأماكن العامة: عدم رمي النفايات واللباقة أثناء القيادة، وعدم اصطحاب الكلاب لتقضي حاجتها في ساحات لعب الأطفال وهلم جرا. وتتفاوت الأحزاب السياسية في طريقة تعاملها مع من يخرقون هذه القواعد عمداً، فلا يزال الحزب الديمقراطي الاشتراكي يتوقع من الحكومة المركزية أن تتولى المسؤولية من خلال وضع خطة عمل تتضمن قيام المجلس البلدي بتنظيم مختلف أنواع الأنشطة: الاجتماع مع السكان وتعليق الملصقات ووضع قواعد المرور وهلم جرا، وفيما يناشد المحافظون الليبراليون الشعور الإنساني بالأخلاق، يخاطب الحزب الديمقراطي المسيحي المجتمعات المتأثرة بهذه المشاكل، ويناشد سكان الحي أيضاً، مما يفرز مجموعة من التدابير تتضمن أن يتحمل السكان والجمعيات السكنية والشرطة والحكومة المحلية مسؤوليتهم من أجل السيطرة على هذه المشكلة، ويعمل الحزب الديمقراطي المسيحي دوماً على تذكير الناس بأن الجمعيات والمدارس والمراكز المجتمعية والكنائس وغير ذلك هي جميعها منظمات مستقلة ذات قيمة كبيرة عندما يتعلق الأمر بحل مسائل معينة، وهذا الاعتقاد يمثل نموذج لنظام قيم الحزب.“

”يبرز هذا الأمر في مشاريع تحسين المجتمع، والسؤال المطروح دوماً: هل يتم بتعيين أدوار ومسؤوليات المؤسسات الاجتماعية كالمراكز الاجتماعية والجمعيات السكنية والنوادي الرياضية وما شابه ذلك، أم هل ما زال الاعتقاد سائداً بإمكانية إدارة المجتمع من دار البلدية؟ وهل ستستمع للمواطنين ومنظماتهم أولاً ومن ثم تقدم لهم خطة عمل، أم أنك ستقدم لهم خطة عمل أولاً في دار البلدية ومن ثم تحاول فرضها عليهم؟ المنهج الديمقراطي المسيحي الحقيقي هو نهج يتعلق بالعمل على أساس خطة مقترحة من قبل المواطنين ومؤسساتهم الاجتماعية، وإسناد أدوار محددة للمواطنين وجمعياتهم ومؤسساتهم لتنفيذ سياساتهم.“

٧,٥ البيئة

”عندما يتعلق الأمر بالبيئة، تعد الاستدامة والتضامن من المبادئ الرئيسية للحزب الديمقراطي المسيحي، فنحن ندرك بأننا لسنا سوى عابرون لهذه الأرض، وعلينا أن نبدع لضمان تمريرها للأجيال القادمة في أفضل حال، والاستدامة مهمة أيضا للحاضر، لأنها تجعل الأماكن قابلة للعيش، وتوفير الطاقة يوفر المال، خاصة لذوي الدخل المحدود، فمن الجيد رؤية الحكومات المحلية تحرز تقدما في تدابير توفير الطاقة للمنازل الجديدة والقائمة، وإنني كديمقراطي مسيحي سعيد بأن الوقت قد حان لتحقيق الاستدامة، ولحسن الحظ يدرك الناس بأنه ليس شرطاً أن تكون الاستدامة باهظة التكاليف،

فهي في الواقع تحسن الاقتصاد وتجعل كوكبنا ملائماً للعيش، ويختلف منهجي عن منهج الأحزاب السياسية الأخرى، حيث أود أن أعالج مثل هذه القضايا من منظور الحزب الديمقراطي المسيحي والأمر الأكثر أهمية الآن هو تحقيق الممكن مع إشراك أكبر عدد ممكن من الناس، فنحن لا نستطيع القيام بذلك بمفردنا كبلدية، لذلك يجب أن يتحمل كل منظمة وفرد مسؤوليته."

٧,٦ الضمان الاجتماعي

"تتعلق القضايا الاجتماعية بمبدأ التعاضد ورعاية بعضنا البعض، وفي الحالات التي يتعذر فيها تحقيق ذلك، تتولى الحكومة توفير شبكة أمان، ويرى يشعر الديمقراطيون المسيحيون بأن العمل هو الشكل الأفضل للضمان الاجتماعي: فهو يحقق الاستقلال المالي للناس، ويحقق تواصلهم معاً ويشعرهم بقيمتهم من حيث اسهامهم في خدمة المجتمع، كما يسمح لهم بتنمية مواهبهم، وهذا أحد المجالات التي يتحمل الناس فيه مسؤوليتهم، وعند تعذر ذلك، تتولى الحكومة تهيئة الظروف التي تمكن الناس من تحسين وضعهم على المدى الطويل واستعادة استقلالهم، فيبدؤون بالتفكير بالمستقبل مرة أخرى ويواصلون حياتهم، وهذا شكل من اشكال الحلول الفردية، ولكن علينا أيضا أن نعترف بأنه ليس بإمكان كل شخص أن يجد وظيفة براتب، وهنا تتحمل الحكومة مسؤولية إضافية تجاه مثل هؤلاء الناس."

"يصعب أحيانا العثور على أشخاص يستحقون المساعدة، والنموذج القائم في الديمقراطية المسيحية هو تفعيل من منظمات المجتمع المدني عندما يتعلق الأمر بالرعاية الاجتماعية، بما في ذلك الكنائس والمؤسسات الخيرية الكنسية والجمعيات، فهذه المنظمات غالباً ما تدرك ما يحدث في حياة الناس أكثر من الحكومة."

"كما ونحاول أيضاً تحسين أوضاع الناس الغارمين والمدينين، من خلال ما يسمى "مشروع الأصدقاء"، حيث يدعم متطوعون الأشخاص الغارمين في الشراء وتعليمهم كيفية إدارة ميزانياتهم، مما يوفر لهم هذا فرصة البدء بسداد ديونهم واستعادة الثقة في المستقبل."

٧,٧ الرياضة

”يحتل الحزب الديمقراطي المسيحي قلب المجتمع، ويبدو ذلك جلياً عندما يتعلق الأمر بالرياضة، فالحزب يتمتع بشبكة تواصل وعلاقات جيدة، ويحظى بتمثيل جيد في عدد كبير من الجمعيات وجميع أنواع المؤسسات الاجتماعية، والناس ينجذبون نحو هذه الأنواع من المنظمات، حيث يعتقد الحزب الديمقراطي المسيحي أن الحياة ليست عمل وحسب، ومن هنا تنبع اهتماماتهم في الاستثمار في جميع أنواع المؤسسات الاجتماعية، بما في ذلك النشاطات المتعلقة بملىء أوقات الفراغ.“

”ممارسة الرياضة تعلم الناس روح الفريق (يحمون ظهور بعضهم البعض)، والرياضة ذات طبيعة شمولية: تضم شخصيات مختلفة وبأعمار ومن خلفيات اجتماعية واقتصادية وعرقية مختلفة، مما يجعلها ذات فائدة تعليمية بالنسبة للشباب، فالرياضة غاية والمدن التي تستثمر في الرياضة (والثقافة) تستفيد اقتصاديا وستكون في النهاية أماكن آمنةً للعيش.“

”أنا سعيد لأن الحزب الديمقراطي المسيحي يركز على البنية التحتية اللازمة لممارسة الرياضة، فتوفير الفرص للناس لتنمية مواهبهم ومهاراتهم يتماشى مع الاعتقاد الديمقراطي المسيحي بأن الجميع يستحقون فرصة لتحسين أنفسهم، وقد ثبت بأن الرياضة هي الترياق للملل والتخريب، لهذا تبرز الحاجة للترويج للرياضة في الأحياء الفقيرة لمحاربة المشاكل وجعل الأطفال أكثر قوة، لتسنح لهم فرصاً أفضل من آبائهم.“

٧,٨ الرعاية الاجتماعية

”بات من الواضح بأن الحكومة غير ملزمة بحل جميع مشاكل الناس، فعلى الناس بأنفسهم تحديد سبل الرعاية والخدمات التي يحتاجون إليها ليكونوا قادرين على التحديات التي تواجههم قدر الإمكان، والفارق الوحيد عما كان عليه الوضع في السابق هو عدم اقتصار الأمر على الاحتياجات المادية والجسدية وحسب، بل وتشمل أيضاً الاحتياجات المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية والعمل والأداء والقيم ومصادر الإلهام، وعند أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار، ينظر الحزب الديمقراطي المسيحي أولاً إلى ما يمكن للشخص القيام به بنفسه وبصورة مستقلة، بدعم في بعض الأحيان من المؤسسات الاجتماعية، ويشمل هذا الأمر دعم الاشخاص من قبل مجتمعاتهم كالرعاية غير الرسمية أو الرعاية التطوعية، مع ا الرعاية المهنية إذا لزم الأمر.“

”يعد المفهوم الأساسي للمسؤولية حجر الزاوية في السياسة الحكومية، فالناس أنفسهم وشبكاتهم الاجتماعية مسؤولون عن أوضاعهم بشكل أساسي، فيما تتولى الحكومات المحلية/البلدية دوراً إدارياً، خاصة إدارة شبكات المجتمع المدني من أجل الدعم الشعبي.“

ملحق: النزاهة

يتعذر السيطرة على الفساد إلا من خلال تطبيق عملي من القواعد والضوابط، بالإضافة إلى ذلك، لا بد توعية الشعوب إزاء مسؤولياتهم وموقفهم من الفساد، يمكن استخدام الملحق كمرجع. على السياسيين والسلطات الأخرى القيام بالواجبات التالية:

* احترام وتعزيز القيم والقواعد الأساسية للديمقراطية والنظام القانوني.
* تشكيل حكومات موثوق بها قادرة على الإيفاء بوعودها.
* تقديم وعود حقيقية وعدم إعطاء الانطباع بأن الحكومة قادرة على حل جميع المشاكل.
* رعاية مصالح جميع الأطراف المعنية، بالإضافة إلى مصالح الأجيال القادمة، بشكل مستقل عند اتخاذ القرارات دون إجحاف أو محاباة.
* المساعدة على تعزيز وتكوين نموذج الحكومة المفتوحة.
* تعزيز الامتثال لمعايير النزاهة كلٌ في مجال عمله.
* لكونها تركز على الدعم الأخلاقي للمجتمع، الدخول في حوار مع الكنائس والمنظمات الأخرى التي تعظم وتنشر القيم والتوعية الأخلاقية.
* تشجيع المبادرات التي تطرحها المنظمات طالما بقيت في حدود القانون.
* إدارة الأموال العامة بعناية وشفافية وعدم تكبد أي ديون غير ضرورية قد تشكل عبئاً على جيل المستقبل.
* عدم الخوف من الضغوط الاجتماعية أو الضغوط الإعلامية.
* عدم إظهار أية قابلية للمحاباة.
* الجرأة في اتخاذ قرارات صعبة والتي قد تكون غير مقبولة لدى جماعات معينة.

- عدم التسامح مع السلوك غير المقبول من الزملاء أو العامة (كالتنمر أو التهديد) وعدم تهوين الأمور وإبلاغ الشرطة عند الضرورة.
- طرح القرارات أمام الجماهير والدخول في حوارات معهم وإقناعهم بنجاعة قرار معين للمصلحة العامة.
- الإصغاء للجماهير باهتمام سواء المفوهين منهم أو الأغلبية الصامتة.
- طرح القيم المنشودة وراء اتخاذ القرارات (وعدم التقيد أو التستر بالمداخلات التكنوقراطية).
- الاستعداد لوضع سلوكهم الشخصي وحياتهم الشخصية وإخضاعها للتمحيص.
- الكشف عن المعلومات قدر الإمكان عندما تتم مواجهتهم بالأخطاء سواء السياسية أو الشخصية، لتتم عملية المساءلة بصورة كافية.
- الارتكاز إلى القيم الأساسية التي يقوم عليها القرار.
- معاملة الجميع باحترام حتى لو اختلفت معتقداتهم السياسية أو خلفياتهم الاجتماعية و/ أو الثقافية.